جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة
Association Pionniers du Changement
pour le développement et la culture

سمسم - مشاركة مواطنة
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

النشر الاستباقي للمعلومات في المغرب
قصور النص القانوني ومحدودية الممارسة المؤسساتية

2025

إعداد: **إسماعيل السوق**

تنسيق: **بسمة أوسعيد**

تدقيق: **إيمان لهريش ، محمد معاش**

تصميم: **محمد بشاوي**

جميع الحقوق محفوظة © 2025 – جمعية سمسم-مشاركة مواطنة وجمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة

أنجز هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. يتحمل المؤلفون مسؤولية مضمونه ولا يعكس هذا الأخير بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

الفهـــرس

تقديم.....4

الجزء الأول : النشر الاستباقي للمعلومات في المغرب في ضوء قانون الحق في الحصول على المعلومات.....5

1. المؤسسات والهيئات المعنية وأنواع المعلومات التي يشملها القانون.....6

2. التزامات المغرب في مجال النشر الاستباقي: مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة نموذجا.....7

3. تقييم تنفيذ التزامات الحكومة في مجال النشر الاستباقي في إطار مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة.....11

الجزء الثاني : استعراض الممارسات الجيدة في مجال النشر الاستباقي.....16

1. البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة.....17

2. الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.....20

3. الموقع الإلكتروني لجماعة أيت ملول.....21

خلاصات.....22

تقديم

تضمَّن القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات[1] أحكامًا تنظم حصول المواطنات والمواطنين على المعلومات، سواء عبر تقديم طلبات إلى المؤسسات والهيئات المعنية، أو من خلال نشر هذه المؤسسات والهيئات للمعلومات الموجودة في حوزتها بشكل استباقي ومنتظم. وقد ألزمت مقتضيات هذا القانون المؤسسات والهيئات المعنية بنشر أكبر قدر ممكن من المعلومات، والتي لا تندرج ضمن الاستثناءات، وذلك بواسطة جميع وسائل النشر المتاحة، خاصة الإلكترونية منها[2].

تكمن أهمية النشر الاستباقي في تسهيل ولوج المواطنات والمواطنين إلى المعلومات بشكل آني ومتكافئ، دون الحاجة إلى تقديم طلبات الحصول على المعلومات إلى المؤسسات والهيئات المعنية، وفي تحسين تدبير هذه المؤسسات والهيئات للمعلومات، من خلال اعتماد سياسات واضحة ومساطر فعّالة في معالجتها ونشرها. إضافة إلى ذلك، يساهم النشر الاستباقي في رفع منسوب ثقة المواطنات والمواطنين في المؤسسات والهيئات المعنية، كما يساهم في تثمين المعلومات المنشورة من خلال إعادة استخدامها أو دمجها مع معطيات أخرى من طرف الباحثين، والصحفيين، والعموم، بشكل يوسّع من مجالات الاستفادة منها[3].

ووعيا منه بالدور المحوري الذي يلعبه النشر الاستباقي في ترسيخ الحق في الحصول على المعلومات، انخرط المغرب في العديد من المبادرات الرامية إلى التأسيس المؤسساتي لثقافة النشر الاستباقي للمعلومات؛ ومن أهم هذه المبادرات نذكر: إطلاق البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة[4]، والانخراط في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة[5].

وللوقوف على ما مدى فعالية هذه الجهود في تكريس ثقافة النشر الاستباقي للمعلومات بشكل مؤسساتي ومستدام، يأتي إعداد هذا التقرير بهدف تشخيص وضعية النشر الاستباقي للمعلومات في المغرب منذ دخول مقتضيات القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات حيز التنفيذ[6]. كما يهدف هذا التقرير إلى التعريف بمقتضيات هذا القانون، ذات الصلة بالنشر الاستباقي، وتسليط الضوء على مستوى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالنشر الاستباقي في إطار شراكة الحكومة المنفتحة، إضافة إلى رصد أبرز الممارسات الجيدة المسجلة في هذا المجال على المستويات الحكومية، والبرلمانية، والمحلية.

1 القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، تم تنفيذه بالظهير الشريف رقم 1.18.15، الصادر في 22 فبراير 2018، ونشر في الجريدة الرسمية عدد 6655 في 12 مارس 2018.

2 المادة 10 من القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

3 الشفافية الاستباقية ودورها في تعزيز حق الحصول على المعلومات: دليل للممارسات الفضلى، وثيقة عمل، أبريل 2011، صادرة عن البنك الدولي.

4 أطلقت وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة (www.data.gov.ma) سنة 2011.

5 انخرط المغرب في شراكة الحكومة المنفتحة بتاريخ 26 أبريل 2018، وهي مبادرة متعددة الأطراف تمّ الإعلان عنها في 20 سبتمبر 2011 خلال الجلسة الافتتاحية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

6 دخل القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات حيز التنفيذ بتاريخ 12 مارس 2019، وذلك بعد مرور سنة من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، وفقًا لما تنص عليه المادة 30 منه. وقد ألزم القانون المؤسسات والهيئات المعنية باتخاذ تدابير النشر الاستباقي في أجل لا يتجاوز سنة من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، أي بحلول 12 مارس 2020.

الجزء الأول :

النشر الاستباقي للمعلومات في المغرب في ضوء قانون الحق في الحصول على المعلومات

1. المؤسسات والهيئات المعنية وأنواع المعلومات التي يشملها القانون

يُعرّف القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، في المادة الثانية منه، المعلومات بأنها «المعطيات والإحصائيات المعبر عنها في شكل أرقام أو أحرف أو رسوم أو صور أو تسجيل سمعي بصري أو أي شكل آخر، والمضمنة في وثائق ومستندات وتقارير ودراسات وقرارات ودوريات ومناشير ومذكرات وقواعد البيانات وغيرها من الوثائق ذات الطابع العام، التي تنتجها أو تتوصل بها المؤسسات أو الهيئات المعنية في إطار مهام المرفق العام، كيفما كانت الدعامة الموجودة فيها، ورقية أو إلكترونية أو غيرها» .

وحدّد القانون، في المادة نفسها، المؤسسات والهيئات المعنية بالإفصاح التفاعلي والنشر الاستباقي لهذه المعلومات، في: مجلس النواب، ومجلس المستشارين، والإدارات العمومية، والمحاكم، والجماعات الترابية، والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام، وكل مؤسسة أو هيئة أخرى عامة أو خاصة مكلفة بمهام المرفق العام، والمؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الباب 12 من الدستور.

كما أولى هذا القانون أهمية كبرى للنشر الاستباقي للمعلومات، حيث ألزم المؤسسات والهيئات المعنية بنشر أكبر قدر ممكن من المعلومات الموجودة في حوزتها، والتي لا تندرج ضمن الاستثناءات الواردة فيه، وذلك بواسطة جميع وسائل النشر المتاحة، خاصة الإلكترونية منها[7].

وحددت المادة 10 من القانون، على سبيل المثال لا الحصر، هذه المعلومات في:

- الاتفاقيات التي تم الشروع في مسطرة الانضمام إليها أو المصادقة عليها؛
- النصوص التشريعية والتنظيمية؛
- مشاريع القوانين؛
- مشاريع قوانين المالية والوثائق المرفقة بها؛
- مقترحات القوانين التي يتقدم بها أعضاء البرلمان؛
- ميزانيات الجماعات الترابية، والقوائم المحاسبية والمالية المتعلقة بتسيير هذه الجماعات ووضعيتها المالية؛
- مهام المؤسسة أو الهيئة المعنية وهياكلها الإدارية، والمعلومات الضرورية من أجل الاتصال بها؛
- الأنظمة والمساطر والدوريات والدلائل التي يستخدمها موظفو المؤسسة أو الهيئة أو مستخدموها في أداء

7 المادة 10 من القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

مهامهـم؛

- قائمـة الخدمـات التـي تقدمهـا المؤسسـة أو الهيئـة للمرتفقـين، بمـا فيهـا قوائـم الوثائـق والبيانـات والمعلومـات المطلوبـة بقصـد الحصـول عـلى خدمـة أو وثيقـة أو بطاقـة إداريـة رسـمية والخدمـات الإلكترونيـة المرتبطـة بهـا؛
- حقوق وواجبات المرتفق تجاه المؤسسة أو الهيئة المعنية، وطرق التظلم المتاحة له؛
- شروط منح التراخيص والأذونات وشروط منح رخص الاستغلال؛
- النتائج المفصلة لمختلف المحطات الانتخابية؛
- البرامج التوقعية للصفقات العمومية ونتائجها إذا تم إنجازها وحائزوها ومبالغها؛
- برامج مباريات التوظيف والامتحانات المهنية، والإعلانات الخاصة بنتائجها؛
- الإعلانـات الخاصـة بفتـح بـاب الترشـيح لشـغل مناصـب المسـؤولية والمناصـب العليـا و لائحـة المترشـحين المقبولـين للتبـاري بشـأنها ونتائجها؛
- التقارير والبرامج والبلاغات والدراسات المتوفرة لدى المؤسسة أو الهيئة؛
- الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية؛
- المعلومات المتعلقة بالشركات لا سيما تلك الممسوكة لدى مصالح السجل التجاري المركزي؛
- المعلومات التي تضمن التنافس الحر والنزيه والمشروع.

واسـتثنى القانـون مـن الحـق في الحصـول عـلى المعلومـات، كل المعلومـات المتعلقـة بالدفـاع الوطنـي وبأمـن الدولـة الداخـلي والخارجـي، والحيـاة الخاصـة للأفـراد، والمعلومـات التـي تكتسـي طابـع معطيـات شـخصية، والمعلومـات التـي مـن شـأن الكشـف عنهـا المـس بالحريـات والحقـوق الأساسـية المنصـوص عليهـا في الدسـتور، وحمايـة مصـادر المعلومـات[8].

2. التزامات المغرب في مجال النشر الاستباقي: مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة نموذجًا

اسـتكمل المغـرب الـشروط المطلوبـة لعضويتـه في مبـادرة شراكـة الحكومـة المنفتحـة، بنـشره للقانـون رقـم 31.13 المتعلـق بالحـق في الحصـول عـلى المعلومـات في الجريـدة الرسـمية. وبذلـك أصبـح العضـو 76 في هـذه المبـادرة بتاريـخ 26 أبريـل 2018[9].

وعـلى إثـر انضـمام المغـرب إلى مبـادرة شراكـة الحكومـة المنفتحـة، أعـدت الحكومـة خطـة عمـل وطنيـة تغطـي الفـترة

8 المادة 7 من القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

9 الموقع الرسمي للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة: www.mmsp.gov.ma

ما بين غشت 2018 وغشت 2020، وقد تضمنت 18 التزاما في مجالات الحق في الحصول على المعلومات، وشفافية الميزانية، والمشاركة المواطنة، والنزاهة ومحاربة الفساد، والتحسيس والتواصل[10].

وفيما يخص الترسيخ المؤسساتي لثقافة النشر الاستباقي، شملت خطة العمل الوطنية الأولى عدداً من الإجراءات المهمة في هذا المجال، حيث تضمنت 23 إجراءً متعلقًا بالنشر الاستباقي للمعلومات والبيانات المفتوحة، موزعة على 9 التزامات من أصل 18 التزاماً واردة في الخطة. وفيما يلي أهم هذه الإجراءات:

جدول رقم 1: إجراءات النشر الاستباقي للمعلومات والبيانات المفتوحة في خطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة.

الالتزام	الإجراء
الالتزام 4: تعزيز نشر البيانات المفتوحة (open data) وإعادة استعمالها.	- وضع استراتيجية وطنية خاصة بالبيانات. - إعداد دليل للمساطر المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها ونشرها وتحيينها.
الالتزام 5: إحداث منظومة لتبادل البيانات ذات الصلة بالبيئة (المراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة).	- إحداث منصة تكنولوجية لتدبير وتبادل البيانات والمعطيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة وتعميمها على جميع جهات المملكة. - إنجاز دليل للمعلومات الجغرافية (géo-catalogue) وتطعيمه بالمعطيات والخدمات المطلوبة.
الالتزام 6: إحداث بوابة خاصة بالشفافية.	- النشر الاستباقي للمعلومات الإدارية. - نشر البيانات المفتوحة. - نشر المعطيات الإحصائية والمؤشرات حول الإدارة المغربية.
الالتزام 7: إحداث بوابة خاصة بالنزاهة.	- توفير قاعدة معرفية تضم مختلف المعطيات والبيانات المتعلقة بالنزاهة والمواضيع ذات الصلة (مكافحة الفساد والوقاية منه، والشفافية، والمساءلة، وتضارب المصالح، والأخلاقيات، ...).
الالتزام 8: وضع إطار تنظيمي لإلزامية التقيد بالخدمات الإدارية.	- تحيين المعطيات المتعلقة بالخدمات الإدارية والموجودة بالبوابة الوطنية للخدمات العمومية عند كل تغيير أو تعديل.
الالتزام 10: تعزيز آليات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها.	- صياغة ونشر تقارير دورية تبرز التقدم المحرز في مجال تتبع ومعالجة شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين، والجهود المبذولة من طرف الإدارات العمومية لتحسين جودة الخدمات العمومية، استنادا إلى البيانات المتوصل بها.
الالتزام 11: دعم شفافية الميزانية.	- دعم شفافية الميزانية من خلال نشر تقارير الميزانيات وفقا للمعايير الدولية.
الالتزام 12: تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130-13 المتعلق بقانون المالية في شقه المرتبط بشفافية الميزانية، والميزانية القائمة على نجاعة الأداء.	- إثراء الرصيد المعلوماتي المتعلق بالميزانية وجعله رهن إشارة البرلمان وعموم المواطنين.

10 خطة العمل الوطنية للفترة 2018 - 2020، بوابة الحكومة المنفتحة بالمغرب: https://www.gouvernement-ouvert.ma/pan-1.php?lang=ar

الالتـزام 13: إرسـاء آليـات لدعـم شـفافية الدعـم العمومـي المقـدم لمنظـمات المجتمـع المـدني عـبر بوابـة «شراكـة».	- إنجاز ونشر تقرير سنوي لتقييم الدعم العمومي الممنوح للجمعيات.

المصدر: خطة عمل الحكومة المغربية للفترة 2018 - 2020 في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة.

بعـد انـصرام مـدة تنفيـذ خطـة العمـل الوطنيـة الأولى للحكومـة المنفتحـة، أعـدت الحكومـة خطـة عمـل وطنيـة ثانيـة تغطـي الفـترة مـا بـين سـنتي 2021 و2023، تضمنـت 22 التزامًـا في مجـالات الشـفافية وجـودة الخدمـات العامـة، والمسـاواة والشـمولية، والعدالـة المنفتحـة، والمشـاركة المواطنـة، والجماعـات الترابيـة المنفتحـة[11]. كـما تضمنـت الخطـة 19 إجـراءً متعلقًـا بالنـشر الاسـتباقي للمعلومـات والبيانـات المفتوحـة، موزعـة عـلى 11 التزامًـا مـن أصـل 22 التزامـاً. ومـن أهـم هـذه الإجـراءات:

جـدول رقـم 2: إجـراءات النـشر الاسـتباقي للمعلومـات والبيانـات المفتوحـة في خطـة العمـل الوطنيـة الثانيـة للحكومـة المنفتحـة.

الالتزام	الإجراء
الالتزام 1: تعزيز الشفافية المالية.	- إعـداد تقريـر نصـف سـنوي للميزانيـة يعنـى بـإدراج المعطيـات المحينـة مقارنـة مـع التوقعـات التـي بنـي عليهـا مـشروع قانـون الماليـة.
الالتزام 2: تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية.	- إحـداث منصـة إلكترونيـة موحـدة للنـشر الاسـتباقي للمعلومـات ببوابـة الحصـول عـلى المعلومـات chafiaya.ma.
الالتزام 4: تدوين ونشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقمنتها.	- إلـزام الإدارات بجـرد وتصنيـف وتدويـن جميـع القـرارات الإداريـة التـي تدخـل في مجـال اختصاصهـا مـن خـلال إعـداد مصنفـات القـرارات الإداريـة ونشرهـا في البوابـة الوطنيـة للمسـاطر والإجـراءات الإداريـة بعـد المصادقـة عليهـا.
الالتزام 5: النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الاحصائية لقطاع التربية الوطنية.	- تصميـم وتطويـر فضـاء إلكـتروني للنـشر الاسـتباقي للمعلومـات والبيانـات الإحصائيـة لقطـاع التربيـة الوطنيـة عـلى مسـتوى البوابـة الرسـمية للقطـاع www.men.gov.ma.

11 خطة العمل الوطنية للفترة 2021 - 2023، بوابة الحكومة المنفتحة بالمغرب: https://www.gouvernement-ouvert.ma/pan.php?pan=2&lang=ar

الالتزام 7: تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية.	- تدوين ونشر المساطر المتعلقة بالخدمات الصحية. - النشر الاستباقي للمعلومات المتعلقة بالصحة.
الالتزام 9: إحداث بوابة وطنية للنزاهة.	- تمكين المواطنين من الحصول على تقارير ودراسات ومعلومات متعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد والاطلاع على مجهودات الهيئة الوطنية وشركائها في هذا المجال.
الالتزام 10: تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها.	- إعداد ونشر الدلائل المرجعية الضرورية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة. - وضع الإطار القانوني اللازم لتشجيع نشر المعطيات المفتوحة.
الالتزام 14: نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية.	- تطوير منصة معلوماتية لنشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية.
الالتزام 18: إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني.	- وضع خريطة لرصد عملية توزيع الدعم حسب كل جهة، وحسب نوع المشروع الذي يتم تمويله، ومعلومات للاتصال بالجمعيات المستفيدة.
الالتزام 20: تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراته من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية.	- توفير المعلومات والمعطيات حول الأوراش والبرامج ذات الصلة بالبيئة، من خلال النشر الاستباقي لمختلف أنشطة وبرامج الوزارة في المجال البيئي وللتقارير الجهوية والوطنية حول الحالة البيئية ولإصدارات القوانين البيئية واللقاءات الوطنية والدولية..وذلك عبر البوابة الإلكترونية للقطاع www.environnement.gov.ma.
الالتزام 21: تعزيز الولوج الى المعلومات ودعم المشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية.	- إنشاء موقع إلكتروني نموذج باللغتين العربية والفرنسية ووضعه رهن إشارة الجماعات يوفر فضاءات للنشر الاستباقي للمعلومات.

المصدر: خطة عمل الحكومة المغربية للفترة 2021 - 2023 في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة.

بدورها، ضمت خطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة للفترة ما بين سنتي 2024 و2027، اثني عشر التزاما في مجالات الشفافية والمشاركة، والفضاء المدني، والمساواة والشمولية، والعدالة المنفتحة، والجماعات الترابية المنفتحة[12]. وتضمنت هذه الخطة 10 إجراءات متعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات والبيانات المفتوحة، موزعة على 4 التزامات من أصل 12 التزاماً. ومن أهم هذه الإجراءات:

12 خطة العمل الوطنية للفترة 2024 - 2027، بوابة الحكومة المنفتحة بالمغرب: https://www.gouvernement-ouvert.ma/pan.php?pan=3&lang=ar

جدول رقم 3: إجراءات النشر الاستباقي للمعلومات والبيانات المفتوحة في خطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة.

الالتزام	الإجراء
الالتزام 2: تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها.	- اعتماد الإطار القانوني الخاص بالمعطيات المفتوحة والشروع في تطبيق مقتضياته فور المصادقة عليه. - تطوير خدمات تفاعلية على البوابة الوطنية الموحدة الخاصة بنشر المعطيات المفتوحة ومواكبة الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تحيين وإغناء محتوى البوابة.
الالتزام 3: تعزيز الشفافية والمشاركة في إعداد وتنفيذ النسخة الجديدة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.	- تعزيز شفافية نتائج العمل العمومي والمشاورات المواطنة عبر نشر المعطيات بشكل منتظم ودوري حول المشاورات العمومية والاستراتيجية وعبر تسهيل الوصول إلى الوثائق العمومية للاستراتيجية وتطوير ثقافة المعلومة المفتوحة في الإدارة (open data).
الالتزام 4: تعزيز البيئة الداعمة لعمل جمعيات المجتمع المدني.	- إحداث منصة رقمية خاصة بجمعيات المجتمع المدني بمثابة شباك وحيد يتضمن جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالجمعيات والدينامية الجمعوية الوطنية وتوفر خدمات خاصة للنسيج الجمعوي الوطني.
الالتزام 6: تعزيز شمولية الولوج إلى خدمات العدالة وتحقيق المساواة بين المرتفقين مع احترام الخاصيات الجهوية.	- إتاحة بوابات الكترونية خاصة بالدوائر القضائية تتيح لكل واحدة منها نشر برامج وأنشطة ومستجدات وكذا خدمات المحاكم التابعة لها.

المصدر: خطة عمل الحكومة المغربية للفترة 2024 - 2027 في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة.

3. تقييم تنفيذ التزامات الحكومة في مجال النشر الاستباقي في إطار مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة

تعتمد مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة في تتبع تنزيل الحكومات لخطط عملها الوطنية، وتقييم تنفيذ التزاماتها، على تقارير آلية التقرير المستقلة (IRM) التابعة لها[13]. ومنذ انضمام المغرب إلى هذه المبادرة الدولية، خضع تنفيذ خطط عمله الوطنية الأولى والثانية لتقييم آلية التقرير المستقلة، ونشرت تقارير التقييم النهائية في الموقع الرسمي لمبادرة شراكة الحكومة المنفتحة[14].

وتعتمد آلية التقرير المستقلة (IRM) مقياساً موحداً من خمس درجات لتقييم مدى تنفيذ الحكومات

13 آلية التقرير المستقلة، الموقع الرسمي لشراكة الحكومة المنفتحة: https://www.opengovpartnership.org/how-we-work/accountability/

14 صفحة المغرب على الموقع الرسمي لشراكة الحكومة المنفتحة: https://www.opengovpartnership.org/members/morocco/#documents

للالتزامات الواردة في خطط عملها الوطنية، وهي كالتالي:

- **لا توجد أدلة متاحة:** لا توجد معلومات كافية لتقييم مدى تنفيذ الالتزام.
- **لم يبدأ بعد:** لم يتم الشروع في أي أنشطة متعلقة بتنفيذ الالتزام.
- **تنفيذ محدود:** تم إحراز تقدم طفيف في عدد قليل من الأنشطة المتعلقة بتنفيذ الالتزام.
- **تنفيذ متقدم:** تم إحراز تقدم كبير مع إتمام معظم الأنشطة المتعلقة بتنفيذ الالتزام.
- **تنفيذ كامل:** تم تنفيذ جميع الأنشطة المحددة والمتعلقة بتنفيذ الالتزام بالكامل.

خلص تقرير تقييم آلية التقرير المستقلة لخطة العمل الأولى إلى أن الخطة حققت مكاسب ملحوظة في مجال الحكومة المنفتحة، كما اعتبرت مستوى تنفيذها متوسطًا مقارنةً بمجموع الدول الأعضاء في شراكة الحكومة المنفتحة، وأعلى من متوسط الدول الإفريقية الأعضاء[15]. وجاء تقييم الآلية لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالنشر الاستباقي والبيانات المفتوحة على النحو التالي:

جدول رقم 4: تقييم تنفيذ إجراءات النشر الاستباقي للمعلومات والبيانات المفتوحة في خطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة.

الإلتزام	مستوى التنفيذ	النتائج
الالتزام 4: تعزيز نشر البيانات المفتوحة (open data) وإعادة استعمالها.	متقدم	- إعداد تقرير يتضمن مسودة خطة عمل حول البيانات المفتوحة. - إنشاء لجنة توجيهية للبيانات المفتوحة بهدف تحسين تنسيق حكامة البيانات المفتوحة. - إعداد دليلين مخصصين لمديري البيانات المفتوحة. - تنظيم دورتين تدريبيتين عبر الإنترنت لحوالي 250 مسؤولاً وموظفاً عمومياً، بالإضافة إلى أنشطة توعوية أخرى لفائدة 160 موظفاً ومسؤولاً.
الالتزام 5: إحداث منظومة لتبادل البيانات ذات الصلة بالبيئة (المراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة).	كامل	- إحداث نظام معلومات جهوي حول البيئة والتنمية المستدامة (SIREDD) بكل جهة من جهات المغرب.

15 تقرير نتائج المرحلة الانتقالية في المغرب 2018-2020، آلية التقرير المستقلة:
https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/202111//Morocco_Transitional-Results-Report_20182020-_EN.pdf

الالتزام 6: إحداث بوابة خاصة بالشفافية.	متقدم	- إطلاق البوابة الوطنية للحصول على المعلومات، Chafafiya.ma. - إطلاق بوابة الحكومة المنفتحة بالمغرب، Gouvernement-ouvert.ma.
الالتزام 7: إحداث بوابة خاصة بالنزاهة.	محدود	- قيام الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بخطوات أولية في تطوير بوابة خاصة بالنزاهة، لكنها لم تتمكن من إنجاز الالتزام بالكامل.
الالتزام 8: وضع إطار تنظيمي لإلزامية التقيد بالخدمات الإدارية.	متقدم	- اعتماد القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والذي ينص على إحداث لائحة لجميع الإجراءات الإدارية في بوابة وطنية موحدة ومفتوحة في وجه العموم. - إطلاق بوابة «إدارتي»، والتي تضم أكثر من 1700 وصف للمساطر والإجراءات الإدارية.
الالتزام 10: تعزيز آليات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها.	متقدم	- الرفع من عدد الهيئات العمومية التي تتلقى الشكايات عبر منصة «شكاية» من 116 إلى 1,730 هيئة. - نشر خمسة أدلة توجيهية موجهة للموظفين والمواطنين ضمن قسم «الوثائق» على منصة شكاية.
الالتزام 11: دعم شفافية الميزانية.	متقدم	- نشر تقارير تمهيدية للميزانية لسنتي 2019 و2021 وفقًا لمعايير شراكة الميزانية الدولية. - نشر نسخ من «ميزانية المواطن» المرتبطة بقوانين تصفية الميزانية لسنوات 2016 و2017 و2018 و2019 و2020.
الالتزام 12: تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130-13 المتعلق بقانون المالية في شقه المرتبط بشفافية الميزانية، والميزانية القائمة على نجاعة الأداء.	كامل	- نشر مذكرات إدارية، ودلائل، ومعلومات، وخطط برامج ميزانية للأعوام 2018 و2019 و2020، بالإضافة إلى تقارير أداء الميزانية المرتبطة بخطط القطاعات الحكومية لنفس السنوات.
الالتزام 13: إرساء آليات لدعم شفافية الدعم العمومي المقدم لمنظمات المجتمع المدني عبر بوابة «شراكة».	محدود	- إعداد تقرير حول الدعم المالي لجمعيات المجتمع المدني للفترة 2016-2017، دون نشره.

المصدر: تقرير تقييم آلية التقرير المستقلة لخطة عمل الحكومة المغربية للفترة 2018 - 2020 في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة.

وفي تقييمه لمستوى تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية، كشف تقرير آلية التقرير المستقلة عن بلوغها لمستويات إنجاز أقل مقارنة بخطة العمل الوطنية الأولى. ونسب التقرير هذا التراجع إلى إضافة سبعة التزامات برلمانية إلى الخطة بعد عام من بداية فترة التنفيذ، وتراجع أولوية بعض إصلاحات الحكومة المنفتحة بسبب تزامنها مع اجراء انتخابات 2021[16]. وكشف تقييم الآلية للالتزامات المتعلقة بالنشر الاستباقي على النتائج التالية:

جدول رقم 5: تقييم تنفيذ إجراءات النشر الاستباقي للمعلومات والبيانات المفتوحة في خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة.

الالتزام	مستوى التنفيذ	النتائج
الالتزام 1: تعزيز الشفافية المالية.	محدود	- انخفاض التقييم العام للمغرب في مؤشر الميزانية المفتوحة بنقطة واحدة بين عامي 2021 و2023، وذلك بسبب عدم نشر تقرير المراجعة في الوقت المناسب.
الالتزام 2: تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية.	متقدم	إنشاء شبكة للمكلفين بالمعلومات، وتنظيم دورة تدريبية لتعزيز قدراتهم. - تطوير وإطلاق منصة إلكترونية لتبادل أفضل الممارسات، redai.chafafiya.ma. وإعداد إجراءات داخلية لضمان حكامة الشبكة.
الالتزام 4: تدوين ونشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقمنتها.	متقدم	- إدراج 2700 إجراء على بوابة Idarati.ma. - تبسيط ورقمنة ونشر أكثر من 22 إجراءً إدارياً في قطاع الاستثمار، على بوابة cri-invest.ma.
الالتزام 5: النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الاحصائية لقطاع التربية الوطنية.	متقدم	- تصميم فضاء إلكتروني مخصص على موقع الوزارة. وربطه بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة، إلا أن عملية إطلاقه والترويج له لم تُستكمل.
الالتزام 7: تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية.	محدود	- إدماج منصة «شكاية» في موقع الوزارة. - نشر بعض المعلومات المتعلقة بإجراءات الخدمات الصحية على مواقع مثل موقع وزارة الصحة وموقع «إدارتي». - نشر 19 مجموعة بيانات صحية على البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة، بشكل غير منتظم. - تداول خريطة الخدمات الصحية لسنة 2022 إعلاميًا، دون نشرها على موقع الوزارة.
الالتزام 9: إحداث بوابة وطنية للنزاهة.	متقدم	- إطلاق البوابة الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، Nazaha.ma

16 تقرير نتائج آلية التقرير المستقلة: المغرب 2021-2023، آلية التقرير المستقلة:
https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/202409//Morocco_Results-Report_20212023-_EN.pdf

الالتزام 10: تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها.	متقدم	- تنظيم ورشات عمل على المستوى الوطني والجهوي لفائدة حوالي 1,000 مشارك، تناولت مفاهيم البيانات المفتوحة، وأفضل الممارسات الدولية. - إنشاء فرق عمل لتحديد المعايير التقنية، وإنشاء جرد للبيانات، وإعداد دلائل إجرائية ومذكرات مفاهيمية. - إطلاق الإصدار الجديد للبوابة الوطنية الموحدة لنشر البيانات المفتوحة: www.data.gov.ma، ضمّت، بنهاية 2023، أكثر من 500 مجموعة بيانات، وسُجّلت أكثر من 70,000 عملية تحميل و940,000 زيارة. - تنظيم دورات تدريبية لفائدة الفاعلين الاقتصاديين، وتوّجت بمسابقة هاكاثون جمعت 50 مشاركاً من أصل 330 مرشحاً، بهدف تطوير حلول قائمة على البيانات المفتوحة. - التواصل مع حوالي 240 مؤسسة عمومية، وعقد لقاءات مع 60 منها، ما أسفر عن تعيين 180 مسؤولاً عن البيانات المفتوحة ومُنسقين تقنيين، إلى جانب مساهمة 37 مؤسسة في تحديث البيانات على المنصة.
الالتزام 14: نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية.	كامل	- تحديث منصة adala.justice.gov.ma، لتشمل نشر الأحكام، والاجتهادات، وبيانات الأداء، والسماح بتبادل المقالات من طرف المهنيين (مثل القضاة والمحامين). - تنظيم دورات تكوينية لفائدة المستخدمين، وإطلاق المنصة رسميًا مع مواصلة جهود التواصل حولها.
الالتزام 18: إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني.	محدود	- إعداد النسخة الثانية من منصة charaka.ma، فإن إطلاقها يبقى رهينًا باعتماد مرسوم تنظيمي، لم يتم اعتماده بعد.
الالتزام 20: تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراته من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية.	لا توجد أدلة متاحة	-لا توجد أدلة متاحة على تنفيذ هذا الالتزام.
الالتزام 21: تعزيز الولوج الى المعلومات ودعم المشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية.	كامل	- إطلاق استخدام منصة chafafiya.ma من قبل الجماعات الترابية. - تكوين مكلفين بالحق في الحصول على المعلومات على مستوى الجماعات الترابية. - دعم 15 جماعة رائدة لإنشاء مواقع إلكترونية. - توفير نموذج موقع إلكتروني لفائدة 45 جماعة إضافية.

المصدر: تقرير تقييم آلية التقرير المستقلة لخطة عمل الحكومة المغربية للفترة 2021 - 2023 في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة

الجزء الثاني :

استعراض الممارسات الجيدة في مجال النشر الاستباقي

يضع التصنيف العالمي للحق في الحصول على المعلومات[17]، الذي يشرف عليه مركز القانون والديمقراطية (The Centre for Law and Democracy)[18]، القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في المغرب في المرتبة 92 من أصل 140 دولة، وذلك بتنقيط بلغ 74 نقطة من أصل 150، مما يضعه ضمن القوانين الأقل ضمانًا للحق في الحصول على المعلومات على المستوى الدولي.

ويعتمد هذا التصنيف على تقييم الإطار القانوني للحق في الحصول على المعلومات فقط، دون أخذ تنزيله أو ممارسته بعين الاعتبار. ويتم التقييم بناءً على سبعة معايير رئيسية[19] تشمل الحق في الحصول على المعلومات، ونطاق تطبيق القانون، وإجراءات تقديم الطلب، والاستثناءات ورفض الطلب، وآليات الطعن والاستئناف، والعقوبات والحماية، بالإضافة إلى تدابير نشر الوعي بالحق في الحصول على المعلومات.

وفيما يتعلق بالنشر الاستباقي للمعلومات، يكشف تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للنشر الاستباقي عن البيانات، عن حصول المغرب على تنقيط 8 من أصل 15 نقطة[20]. ويعتمد هذا التصنيف على مجموعة من المؤشرات المتفق عليها دوليًا في تعزيز الممارسات الجيدة، من خلال مقارنة أداء الدول الأعضاء في المنظمة، والدول غير الأعضاء الملتزمة بتوصية مجلس النزاهة العامة للمنظمة، بمتوسط أداء أعضاء المنظمة وأداء كل دولة على حدة.

ويضهر هذا التصنيف أن البيانات التي يتم نشرها استباقيًا في المغرب تشمل الميزانية العامة للدولة، ونتائج الانتخابات، ومشاريع القوانين، وإعلانات ونتائج الصفقات العمومية، والسجل التجاري، والسجل العقاري. في المقابل، لا يتم نشر جداول أعمال الاجتماعات الحكومية بشكل منتظم، والمعلومات المتعلقة بجماعات الضغط، وتصاريح الممتلكات الخاصة بكبار المسؤولين ورواتبهم، أو معطيات عن طلبات الحصول على المعلومات.

ورغم تواضع تصنيف المغرب دولياً في مجال الحق في الحصول على المعلومات والنشر الاستباقي، إلاّ أن تنزيل القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات أفرز تجارب ايجابية، تستحق المواكبة والدعم والتطوير. ومن بين أهم هذه التجارب نذكر، على سبيل المثال لا الحصر: البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة، والموقع الإلكتروني لمجلس النواب، والموقع الإلكتروني لجماعة آيت ملول،

1. البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة

أطلقت وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة (www.data.gov.ma)

17 تصنيف دولي لتقييم الأطر القانونية الوطنية للحصول على المعلومات: https://www.rti-rating.org/.

18 منظمة كندية تعمل اعلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع التركيز على حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والحق في الحصول على المعلومات، والحقوق الرقمية: https://www.law-democracy.org/about-us

19 معايير منشورة على الموقع الإلكتروني للتصنيف الدولي للحق في الحصول على المعلومات: https://www.rti-rating.org/country-data/by-section/.

20 تقييم الإفصاح الاستباقي عن البيانات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية https://oecd-public-integrity-indicators.org/indicators/1000097/subindicators/1000409?year=2024.

سنة 2011 بهدف تعزيز الشفافية والانفتاح على مستوى المؤسسات والإدارات، وتسهيل ولوج المواطنات والمواطنين والمقاولات إلى المعطيات العمومية، إضافة إلى اقتراح موارد جديدة للابتكار الاقتصادي والاجتماعي وخلق قيمة اقتصادية مضافة لفائدة المقاولات[21]. وأسندت الوزارة مهمة تدبير هذه البوابة لاحقا لوكالة التنمية الرقمية[22].

أشرفت وكالة التنمية الرقمية على تطوير البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة في إطار تنزيل خطة العمل الوطنية المنبثقة عن دراسة تقييم جاهزية البيانات المفتوحة[23]، وخطط العمل الوطنية للحكومة المنفتحة، حيث تولّت الوكالة تنفيذ التزامات الحكومة المنفتحة، والمتعلقة بتعزيز نشر البيانات المفتوحة وإعادة استعمالها.

وكنتيجة لهذه الجهود، ضمّت البوابة، في نهاية سنة 2023، أكثر من 500 مجموعة بيانات، وسجّلت أكثر من 70,000 عملية تحميل، و940,000 زيارة، وذلك حسب تقرير آلية التقرير المستقلة التابعة لشراكة الحكومة المنفتحة حول مستوى تنفيذ خطة عمل المغرب الوطنية الثانية[24].

واستمرت مؤشرات البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة في الارتفاع، حيث بلغ عدد مجموعات البيانات 636 مجموعة، منشورة بشكل استباقي من طرف 43 مؤسسة وإدارة، وذلك إلى غاية شهر ماي 2025. كما سجلت البوابة 144,208 عملية تحميل، و2,146,712 زيارة[25]. وتعكس هذه الأرقام تزايد اهتمام المواطنات والمواطنين بالبيانات المفتوحة، في مقابل تطور بطيء في انخراط الإدارات والمؤسسات في هذا المجال.

وتتوزع البيانات المفتوحة المنشورة على البوابة على 22 تصنيفا، أهمها: الاقتصاد والمالية بـ 186 مجموعة بيانات، والمجتمع بـ 90 مجموعة بيانات، والعدل بـ 83 مجموعة بيانات، والشغل بـ 75 مجموعة بيانات، ثم الإسكان والتعمير بـ 67 مجموعة بيانات.

21 حول البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة، البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة؛ data.gov.ma.

22 أُحدثت بموجب القانون رقم 61.16، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6604 بتاريخ 14 شتنبر 2017.

23 دراسة من إنجاز وكالة التنمية الرقمية، سنة 2020، بشراكة مع البنك الدولي، وبتشاور مع الهيئات المعنية، حول تطوير المعطيات المفتوحة، بهدف بلورة خطة عمل وطنية لتعزيز تأثير هذه المعطيات في المغرب.

24 تقرير نتائج آلية التقرير المستقلة: المغرب 2021-2023، آلية التقرير المستقلة:

https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/202409//Morocco_Results-Report_20212023-_EN.pdf

25 إحصائيات منشورة على البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة؛ data.gov.ma، بتاريخ 22 ماي 2025.

رسم بياني رقم 1: توزيع البيانات المفتوحة المنشورة في البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة حسب التصنيف.

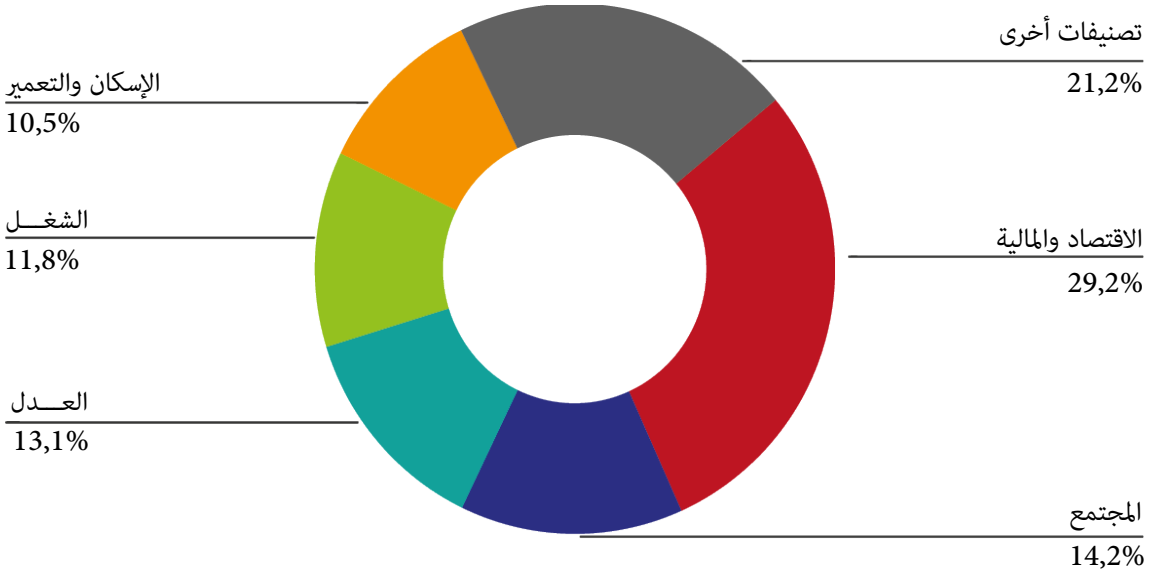

المصدر: البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة (www.data.gov.ma).

وحسب المعطيات المنشورة في البوابة، تتصدر وزارة العدل لائحة المؤسسات المساهمة في نشر البيانات المفتوحة بـ 84 مجموعة بيانات، تليها المندوبية السامية للتخطيط بـ 79 مجموعة بيانات، ووزارة الاقتصاد والمالية بـ 75 مجموعة بيانات، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بـ 61 مجموعة بيانات، ثم بنك المغرب بـ 43 مجموعة بيانات.

رسم بياني رقم 2: توزيع البيانات المفتوحة المنشورة في البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة حسب المصدر.

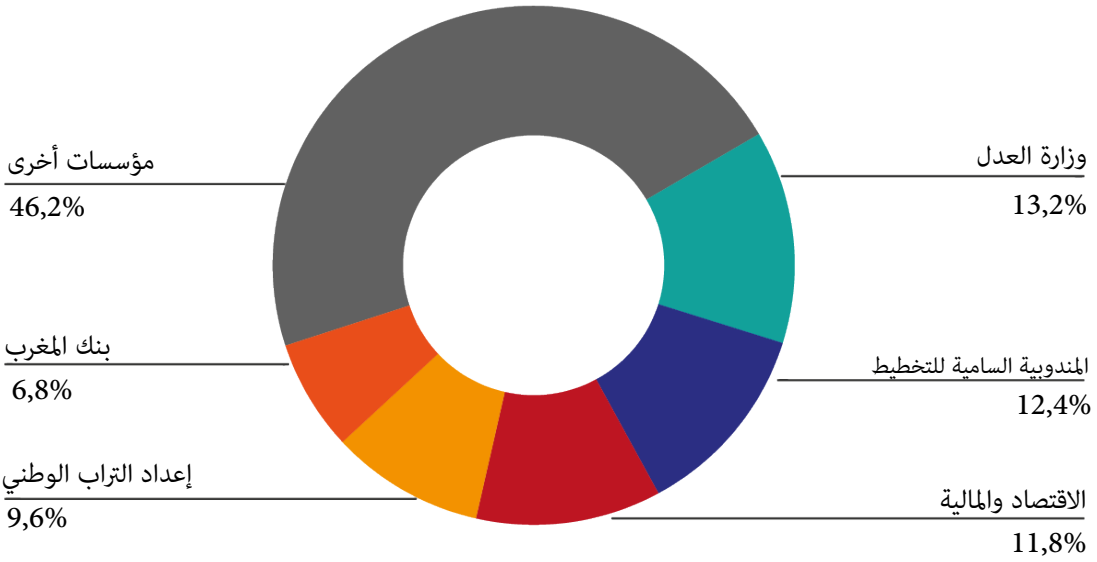

المصدر: البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة (www.data.gov.ma).

2. الموقع الإلكتروني لمجلس النواب

كرّس مجلس النواب تدابير النشر الاستباقي للمعلومات من خلال أنظمته الداخلية المتعاقبة، والتي شكلت إطارًا مرجعيًا لترسيخ حق المواطنات والمواطنين في الاطلاع على المعلومات المتعلقة بعمل المجلس، وتعزيز انفتاح المؤسسة التشريعية. وتمثل دراسة الأنظمة الداخلية[26] للمجلس منذ سنة 2004، كعيّنة منهجية معتمدة في هذا التقرير، مدخلًا لرصد تطور تدابير وممارسة النشر الاستباقي للمعلومات، وتزايد الاعتماد على النشر عبر الوسائط الإلكترونية، لدى المجلس.

في هذا الإطار، نصّ النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2004 على النشر الاستباقي للعديد من المعلومات في الجريدة الرسمية. ومن أهم هذه المعلومات: أسماء النواب المنتخبين حسب القائمة الرسمية المعلنة من لدن السلطة المختصة، وقرارات المجلس الدستوري المتعلقة بإلغاء انتخاب النواب، والمعطيات المتعلقة بالفرق النيابية والنواب غير المنتسبين، ومحاضر مناقشات الجلسات العمومية، والأسئلة الكتابية وأجوبة القطاعات الحكومية المعنية بها، بالإضافة إلى نسخة من وثيقة النظام الداخلي، وأسماء الأعضاء الذين الممثلين للمجلس في اللجان أو الهيئات التابعة للحكومة، والمنظمات الجهوية والدولية، والوفود النيابية إلى الخارج. وتُعد هذه الأخيرة المعلومة الوحيدة التي نصّ النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2004 على نشرها عبر الموقع الالكتروني للمجلس.

وجاء النظامان الداخليان لمجلس النواب لسنتي 2013 و2017 بمعلومات إضافية مشمولة بتدابير النشر الاستباقي، كما نصّا على النشر الإلكتروني لهذه المعلومات إلى جانب وسائل النشر التقليدية. ومن أهم هذه المعلومات: محاضر جلسات اللجان الدائمة وتقاريرها، وملتمس الرقابة وأسماء الموقعين عليه، وتقارير لجنة مراقبة المالية العامة، وقائمة التعهدات حسب القطاعات الحكومية والأجوبة المتعلقة بها، إضافة إلى الآراء التي يُدلي بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بطلب من مجلس النواب.

بدوره، عزز النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2024 هذه التدابير واعتماد النشر الإلكتروني الاستباقي للمعلومات المتعلقة بعمل المجلس، حيث يعمل على النشر المنتظم عبر موقعه الإلكتروني[27]، لمجموعة واسعة من المعلومات، من بينها: تقارير أشغال اللجان الدائمة ومحاضر الجلسات العامة، وتقارير اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق، وتقارير المهام الاستطلاعية، وتقارير مجموعات العمل الموضوعاتية، وتقارير تقييم السياسات العمومية، بالإضافة إلى مقترحات ومشاريع النصوص التشريعية، والأسئلة الكتابية، فضلاً عن معلومات أخرى تتعلق بأعمال المجلس.

26 الأنظمة الداخلية لمجلس النواب لسنوات 2004، و2013، و2017، و2024، منشورة في موقع مجلس النواب، https://www.chambredesrepresentants.ma/fr/reglement-interieur-de-la-chambre-des-representants

27 الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، https://www.chambredesrepresentants.ma/ar

3. الموقع الإلكتروني لجماعة أيت ملول

تعتبر جماعة أيت ملول الجماعة الوحيدة المساهمة في نشر البيانات المفتوحة على البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة (www.data.gov.ma). وقد قامت، إلى غاية منتصف شهر ماي 2025، بنشر 6 مجموعة بيانات بشكل استباقي في البوابة. وتشمل هذه البيانات البرنامج التوقعي الثلاثي لسنوات 2024 و2025 و2026 لميزانية التجهيز، والبرنامج التوقعي الثلاثي لسنوات 2024، و2025، و2026 لميزانية التسيير، وميزانية التسيير والتجهيز، والتقرير السنوي حول تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالجماعة، وخطة انفتاح الجماعة برسم الفترة 2024-2025، وميزانية المواطن للجماعة للسنة المالية 2024.

إضافة إلى هذه المبادرة، يزخر الموقع الإلكتروني[28] لجماعة أيت ملول بالعديد من الوثائق والمعطيات والتقارير المنشورة استباقيا. وتتعلق هذه المعلومات بأجهزة المجلس المسير للجماعة وأعماله، والميزانية، والموارد البشرية، والمشاريع، والأنشطة، والاصدارات، ومعلومات الاتصال، فضلاً عن معلومات أخرى. ويستقبل هذا الموقع ما يناهز 114 ألف زيارة شهرية، أي ما مجموعه 1,369,428 زيارة سنوية[29].

28 الموقع الإلكتروني لجماعة أيت ملول، https://aitmelloul.ma/.

29 دليل الممارسات الفضلى للجماعات الترابية في مجال النشر الاستباقي للمعلومات، طفرة، 2024.

خلاصات

تعكس الجهود التي يقوم بها المغرب لتكريس النشر الاستباقي والنشر المؤسساتي والمستدام للبيانات المفتوحة وجود إرادة أولية، ترافقها بعض الإصلاحات المؤسساتية الواعدة، لكن هذه الجهود لا تزال في حاجة إلى التنسيق، والتطوير، وتبني رؤية مؤسساتية شاملة وناجعة. ويظهر تقييم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات والبيانات المفتوحة الواردة في خطط العمل الوطنية للحكومة المنفتحة الفرق بين الأهداف الأولية الطموحة والمنجزات المقتصرة غالباً على الجوانب التأسيسية، وتعزيز القدرات، والتحسيس.

ورغم التطور البطيء لترسيخ ثقافة مؤسساتية قائمة على النشر الاستباقي للمعلومات والبيانات المفتوحة، فإن السياق الوطني يحمل فرصاً مستقبلية لتسريع تنزيل هذه الممارسة، ومن أهم هذه الفرص وجود برامج واستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد، كمراجعة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والاستراتيجية الوطنية «المغرب الرقمي 2030»، واستمرار الانخراط في شراكة الحكومة المنفتحة، ممّا سيمهد الطريق نحو تطوير منظومة متكاملة للنشر الاستباقي للمعلومات والبيانات المفتوحة. كما أن التقدم التكنولوجي السريع يقدم بدوره فرصاً كبيرة لتبني أدوات متطورة في تجميع المعلومات ونشرها بشكل آني، ومبسط، وقابل لإعادة الاستخدام.

بالإضافة إلى ذلك، تُشكّل الممارسات الجيدة، التي رصد هذا التقرير نماذج منها، مبادرات جديرة بالتنويه والمواكبة والتطوير، لما تتيحه من تجارب محلية ومرجعاً يُحتذى به من طرف المؤسسات والهيئات المعنية الأخرى. وتكمن قيمة هذه التجارب في كونها تستثمر الإمكانات التي يتيحها السياق المغربي، وتتعامل بمرونة وفعالية مع التحديات المؤسساتية والتقنية القائمة. وهي تجارب يمكن أن تسهم في تطوير تصورات مستقبلية ووضع أسس أولية لرؤية وطنية مؤسساتية حول النشر الاستباقي للمعلومات والبيانات المفتوحة.

في ضوء هذا التشخيص، تبرز أهمية العمل على وضع تصور وإطار شامل ومرجعي يضبط معايير النشر الاستباقي للمعلومات والبيانات المفتوحة، مع إرساء آلية مؤسساتية للتنسيق بين الفاعلين المؤسساتيين، وتوفير التكوين والدعم التقني للمؤسسات والهيئات المعنية، إلى جانب تشجيع الانفتاح على المبادرات المدنية، خاصة في مجال التكنولوجيا والتحول الرقمي. كما تبرز أهمية إشراك المجتمع المدني كقوة اقتراحية وفاعل في التتبع والتقييم، باعتباره شريكاً أساسياً في ترسيخ ثقافة الحصول على المعلومات، والانفتاح، والمساءلة.

وإدراكاً منها بالدور الهام لمنظمات المجتمع المدني في هذا المجال، تولي جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، أهمية قصوى للنشر الاستباقي خلال المنتدى الوطني السنوي للحق في الحصول على المعلومات، والذي تنظمه بشراكة مع جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة، وبدعم مشترك من الاتحاد الأوروبي بالمغرب. ويعرف المنتدى مشاركة فاعلين

سياسيين، ونشطاء من المجتمع المدني، وصحفيين، وممثلين عن المؤسسات والهيئات المعنية بتنزيل الحق في الحصول على المعلومات.

وقد خلُصت دورات المنتدى السابقة إلى إجماع المشاركات والمشاركين على تواضع ومحدودية المنجزات في مجال النشر الاستباقي، مع رفعهم لمجموعة من التوصيات، من أهمها:

- ضرورة حذف العبارات التي تفرغ مقتضيات القانون، فيما يخص النشر الاستباقي، من طابعها الإلزامي، مثل عبارة «في حدود الإمكان».
- التنصيص على إلزامية النشر الاستباقي لكل المعلومات الموجودة في حوزة المؤسسات والهيئات المعنية، والتي لا تندرج ضمن الاستثناءات، وتحيينها بشكل دوري ومستمر.
- اعتماد منصة وطنية خاصة بالنشر الاستباقي للمعلومات.
- الاعتماد على النشر الاستباقي كركيزة أساسية في تنزيل الحق في الحصول على المعلومات، إلى جانب التفاعل مع طلبات الحق في الحصول على المعلومات.

نبذة عن مشروع «الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع والشفافية والحكامة الجيدة»

الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع والشفافية والحكامة الجيدة» هو مشروع جمعية سمسم-مشاركة مواطنة وجمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة، بدعم مشترك من الاتحاد الأوروبي في المغرب. يهدف إلى المساهمة في تنزيل الحق في الحصول على المعلومات على المستوى المحلي وتبنيه من طرف جمعيات المجتمع المدني كآلية للترافع من أجل تعزيز الشفافية وانفتاح المؤسسات وتجاوبها مع مطالب المواطنات والمواطنين.

ينفذ البرنامج في ستة جهات بالمغرب: جهة الشرق، فاس-مكناس، بني ملال-خنيفرة، مراكش-آسفي، درعة-تافيلالت، وجهة سوس-ماسة، وذلك بهدف مواكبة الجمعيات والصحفيات والصحفيين في هذه المناطق للترافع بشأن قضايا الشأن العام المحلي. وتهدف الجهود إلى تعزيز تجاوب المؤسسات والهيئات المعنية مع طلبات الحصول على المعلومات من خلال الترافع والتتبع والحوار. كما يسعى أيضا إلى بناء شبكة من الجمعيات والصحفيين لفتح نقاش بناء حول شفافية المؤسسات والترافع لإدخال تعديلات جوهرية على القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بالمغرب.

عن الجمعيتان القائمتان على المشروع:

جمعية سمسم-مشاركة مواطنة: هي جمعية مغربية مستقلة وغير ربحية هدفها رفع مشاركة المواطنات والمواطنين المغاربة في تدبير الشأن العام عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة: هي جمعية مغربية مستقلة وغير ربحية. تسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطي تقدمي وحداثي قائم على الحرية والكرامة واحترام حقوق الإنسان،

سمسم-مشاركة مواطنة

العنوان: جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، 3، زنقة الينبوع، الشقة 5، حسان، الرباط

البريد الإلكتروني: info@simsim.ma

الهاتف: 0537705493

الموقع الإلكتروني: www.simsim.ma